



لبنان

32%

مجموع النقاط الكلي:

يقدم الحد الأدنى من المعلومات للجمهور حول وثائق موازنته خلال السنة المالية

إضاءات

المعلومات المعلننة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط لبنان في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور بالحد الأدنى من المعلومات حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل من الصعب على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللمجلس التشريعي (البرلمان) مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في لبنان، يقدم مشروع الموازنة بعض المعلومات للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يتوافقون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من الصعب إلى حد ما تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام. ومع أن لبنان ينشر تقريراً في نهاية السنة، إلا أنه لا

يصدر مراجعة للميزانية في نصف السنة، وكان من شأن نشر هذه الوثيقة أن تعزز المصداقية العامة للحكومة، لأنها كانت ستقدم معلومات أكثر شمولاً عن الكيفية التي يجري تطبيق الموازنة وفقاً لها خلال السنة.

كما أن من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في لبنان لدى انتهاء السنة المالية، فمع أنه يتم إصدار تقرير في نهاية السنة، والذي يسمح بعقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً، إلا أن بعض التفاصيل تظل مفقودة. ومع أنه يتم نشر تقرير تدقيق الحسابات، إلا أن هناك تأخيراً غير قليل في إعلانه. كما أنه لا يتم تقديم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات لجنة تدقيق الحسابات بشكل ناجح.

يعتبر أمر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدوداً جداً. وتقود رابطة الشفافية اللبنانية لجنة من المحلفين، من أجل وضع مسودة لقانون حق الوصول إلى المعلومات، لكن العملية تشهد تباطؤاً كبيراً.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصداقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، والتي كان يمكن أن تجعل من موازنة لبنان أكثر انفتاحاً. مثل زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. حيث لا يقوم الفرع التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يعتبر استقلال المؤسسة اللبنانية العليا للرقابة محدوداً إلى حد ما. وتمتلك محكمة الرقابة الوطنية العليا القليل من الصلاحيات لتقرير أي أنواع الرقابة يجب تفعيلها، ولا تمتلك الميزانية الكافية لأداء مهامها.

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	نعم
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	نعم
تقرير نهائية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	نعم



Open Budget Index 2008

لبنان

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سؤالاً من أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحثين

خليل جبارة وغايي كبرانيان
رابطة الشفافية اللبنانية (LTA)
ص.ب: 50-552، بعبدا، لبنان
هاتف: +961-1-388113 أو
+961-1-388114
+961-1-388115

بريد إلكتروني:

خليل: [kgebara@transparency-](mailto:kgebara@transparency-lebanon.org)

lebanon.org

غايي: [gkibranian@transparency-](mailto:gkibranian@transparency-lebanon.org)

lebanon.org

موقع إلكتروني: [www.transparency-](http://www.transparency-lebanon.org)

[lebanon.org](http://www.transparency-lebanon.org)

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني: www.openbudgetindex.org

www.openbudgetindex.org

